قال الرضي رضي الله عنه الكلام في ...

أي الحرفين شئت اذ لا ترجيح

يعني في قوله فان ندر الكلام في قوله فان ندر اقبله والعدد كالعدد كاسطوانة

فان فيه اربعة عواكب الالف ولا كلام في زيادته والواو وهي ايضا زائدة لما سيأتي والهمزة

والنون وتركيب أسط وسطن مهمل فاسطوانة اما افعلوانة بالحكم بزيادة النون كعنفوان

من عنّ اعتنفت الشيء اذا استانفته وهو وزن نادر او أفعوالة بالحكم بزيادة الهمزة

ان ثبتت افعوالة وكانت نادرة اذ ليس لها وزن صحيح في الثلاثي وهذا على سبيل

الفرض وهو يكفي في التمثيل والا فافعوالة غير موجود قوله والا اي وان لم يكن افعوالة

ثابتة بما ذكرنا انها لم توجد ففعلوانة اي فهو فعلوانة لا غير ولا يجوز ان يكون

افعلانة باصالة الواو وزيادة النون وان كان فيه شبهة الاشتقاق لأن السطو مستعمل

لمجيء ساطين في جمعه ولو كان افعلانة فالطاء عين الكلمة والواو لامها وفي الجمع لا بد من

لام الثلاثي فلا يجوز اذن ان يقال حذف الواو وقلب الالف ياء حتى يكون وزن اساطين

أفاعين ولا يجوز ان يقال حذف الالف وقلب الواو التي هي لام الكلمة ياء فوزنه

أفاعل اذ هو وزن مفقود في الجموع فلم يبق الا ان يقال هو فعالين من تركيب

أسط المهمل ولما فرغ من ذي الزيادة شرع في الامالة فقال

الامالة هي في اللغة مصدر قولك أملت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي

هو فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان ينحى اي يقصد

بالفتحة نحو الكسرة اي جانبها وناحيتها جهته وينحى متعد الى النحو والباء في بالفتحة

لتعديته ينحى الى ثاني المفعولين وهو المقدم على الاول هنا اي تقرب الفتحة شيئا

من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة وانما يسمى امالة اذا بالغت في امالة

الفتحة نحو الكسرة وما لم تبالغ فيه يسمى بين اللفظين وترقيقا والترقيق انما يكون

في الفتحة التي قبل الالف وانما لم يقل ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء لان الامالة

على اربعة انواع امالة فتحة قبل الالف نحو الكسرة وامالة فتحة قبل الهاء نحو الكسرة كما في نحو رحمة

١٠٧

وامالة فتحة قبل الراء نحو الكسرة كالكبر وامالة فتحة قبل الهمزة كما سيأتي فامالة الفتحة

نحو الكسرة شاملة للاربعة الانواع ويلزم من امالة فتحة الالف نحو الكسرة امالة الالف نحو الياء لان الالف

المحض لا يكون الا بعد الفتح المحض ويميل الى جانب الياء بقدر امالة الفتحة الى جانب الكسرة ضرورة

فلما لزمتها لم يحتج الى ذكرها وسببها الذي يجوز عنده الامالة عند من يجوزها من العرب

اذ ليست لغة جميعهم فان اهل الحجاز لا يميلون واشدهم حرصا عليها بنو تميم ومن جوزها

لم يوجبها فكل موضع يحصل فيه سبب الامالة جاز لك فيه الفتح قصد المناسبة لكسرة او ياء

اي قصد مناسبة صوت نطقك بالفتح لصوت نطقك بالكسر او بالياء او لكون الالف منقلبة

عن مكسور او ياء الظاهر اسقاط اللام من قوله لكون ليكون عطفا على قصد المناسبة اي

سببها اما قصد المناسبة لكسرة او ياء او كون الالف منقلبة عن مكسور او ياء اذ المعنى مع ثبوتها قصد

مناسبة الفتحة لكون الالف منقلبة عن مكسور او ياء الخ ولا معنى له كذا قيل

وفيه نظر فانه لا يناسب قوله او للفواصل او لامالة كما لا يخفى

الا ان يقال المراد اسقاط اللام من قوله لكون الالف ومن ما بعده اعني قوله للفواصل وقوله

لامالة قبلها كلا فله وجه ولا يبعد ان يقال ان قوله لكسرة ليس متعلقا بقوله المناسبة

بل المعنى ان سبب الامالة قصد المناسبة اي الاتيان باللفظ على وجه فيه اعتبار مناسبة

ثم فصل الحامل على الاتيان باللفظ على ذلك الوجه بقوله لكسرة الى آخره فيحصل بينتظم الكلام

غاية الانتظام فتامل وانما كان كذلك اي كون الالف منقلبة مما ذكر سببا لانه يحصل بالامالة

التنبيه على اصل تلك الالف او كون الالف صائرة ياء مفتوحة للتنبيه على الحال التي

تصير اليها الالف في بعض الاحوال واشترط في الياء ان تكون مفتوحة لما سيأتي

او للفواصل اي لرعاية تناسب رؤوس الآي ومقاطع الكلام بمعنى انه اذا كان في بعض الفواصل

امالة لسبب فانه يمال منه ما لا سبب فيه لمناسبته او لامالة قبلها اي قبل هذه الامالة

على وجه كانه اراد على بعض اللغات وشرع في بيان كل من هذه الاسباب بحالتها على التفصيل

فقال فالكسرة قد تكون قبل الالف ولا بد من فاصل بينها وبين الحرف المتحرك بالكسرة اما حرف

واحد نحو عماد وهي اقوى في اقتضاء الامالة لقربها او حرفان فقط اولهما ساكن لا متحرك

Copyright King Saud University